المعوشرجي يكرم المشاركين في مؤتمر البناء الحضاري

افتتاح المؤتمر وسط حضور واسع

جانب من الحضور (تصوير: محمود عبيد)

افتتح مؤتمر البناء الحضاري للأمة الذي تنظمه إدارة الدراسات الإسلامية بالأوقاف

المعوشرجي: التكنولوجيا غيرت دفة التعليم .. وقادرون على تطويعها شرعياً

كتب بدر الهديان

شدد وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية شريدة المعوشرجي على أن التعليم الشرعي له المكانة السامية في الدين الإسلامي، والمرتبة العالية في تراث الأمة ، وله الأولوية في حياة الإنسانية ، فهو الحامي للعقيدة ، والحصن الحصين للإسلام وثقافته ، مرتكزا على أبرز مصادر التشريع الإسلامي ، القرآن والسنة المطهرة .

وأشار المعوشرجي خلال الكلمة التي القاها في افتتاح مؤتمر البناء الحضاري للأمة ، الذي تنظمه إدارة الدراسات الإسلامية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تحت شعار «التعليم الشرعي وتحديات العصر» بفندق الريجنسي ، إلى أن عقد هذا المؤتمر يأتي في مرحلة تستوجب انعقاده ، من أجل بيان منهج ، وتوضيح صورة ، ورسم طريق ، وترسيخ قيم ، في ظل عوامل شتى ، وتحديات متنوعة ، يموج بها في عالم اليوم .

وأضاف : إن مؤتمر التعليم الشرعي وتحديات العصر، الذي تنظمه إدارة الدراسات الإسلامية ، بمحاوره المتنوعة ، وأهدافه السامية ، يسعى إلى تبادل الخبرات مع المؤسسات التعليمية محليا وإقليميا ودوليا، ويركز على إبراز دور الشباب في حمل رسالة التعليم الشرعي ، ويتطلع إلى تطوير المناهج والأساليب المهنية للعلمية التعليمية بما يواكب معطيات العصر ومستجدات المرحلة .

وأكد وزير الأوقاف أن من أولى القضايا التي نحتاجها اليوم في المجال الدعوي والتعليمي ، ضرورة التأسي بمنهج النبوة في الدعوة إلى الله ، وأن تكون هذه الدعوة على بصيرة ، وبالحكمة والموعظة الحسنة ، وأن نتخذ من طريق السلف الصالح من أهل القرون المفضلة ، نبراسا نسير عليه ، ليرقى خطابنا الاسلامي لمن وافقنا أو خالفنا إلى مستوى الاحترام المتبادل ، وقبول الآخر ، وان نسلك منهج الاعتدال والوسطية ، لنتأى بأنفسنا عن الإفراط والتفريط ، وان يرتكز خطابنا في الدعوة على مصادر الإسلام الصحيحة ، وأهدافه الإنسانية ، فرسالة الإسلام عالمية تتسم بالكمال والشمول ، وهي رحمة للناس جميعاً .

وتابع : ونرى لزاما علينا السعي لتفقيه المسلمين بأمور دينهم ، وتحصينهم من الأفكار الضالة ، والثقافات المنحرفة ، لترسيخ القيم الفاضلة ، والأخلاق العالية ، والعادات الحميدة في المجتمع ، وهذا يفرض علينا مواجهة كل ذلك بالتعاون والتكاتف والاجتماع على كلمة سواء ، والالتفاف حول أصول الشريعة ومقاصد الرسالة ، فالقرآن الكريم هو أصل الدين ومصدر التشريع، وبرهان الرسالة ، ومنبع التوحيد ، وهو دستور الأمة ، ورمز عزتها ومبعث فخرها ، وسيظل هذا الكتاب منهلا عذبا ، ومورداً صافيا ، ومادة خصبة للباحثين والمفكرين ، يدورون في فلكه ، ويستظلون بظله ، ويهتدون بهديه ، ويسيرون على ضوئه ، والأمل معقود على مراكز دور القرآن الكريم والمؤسسات والجهات الإسلامية الأخرى ، للقيام بهذا الدور ، وتحقيق هذه الأهداف بإذن الله تعالى .

وأضاف: إن الثقافة الإسلامية عموما تمتاز على سائر الثقافات في المناهج والوسائل والغايات، فإذا كانت الثقافة عبارة عن مخزون تراكمي للتجارب الأمم والشعوب، تلوح بحضارة راقية، فإن الثقافة الإسلامية استمدت وجودها من وحي الإله وتمت زينتها بالوسائل النبوية المباركة فكانت خير حضارة عرفتها البشرية علما وعملا وسلوكا وأخلاقنا ورقيا وتقدما .

وأكد انه حتى تكون التنمية المجتمعية التي ننشدها ونسعى إليها بالعلم الشرعي فلا بد أولا وقبل كل شيء من الإهتمام بالتربية من خلال القرآن الكريم قراءة وتجويدا وحفظا وتفسيرا وإدراكا وفهما « ثم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اطلاعا ومعرفة وتطبيقا كل ذلك جنبا إلى جنب مع العلوم الأساسية في المراحل الأولى من عمر طالب العلم إلى أن يتمو الوازع الديني في قلب المقبل على العلم والتحصيل ويترعرع في حنايا فيكون دافعا له على التقدم في أخذ العلم وإستخدامه في خدمة أمته والدعوة لدينه كما لابد من تنمية العلوم الشرعية بإختصاصاتها كافة لتكون ملائمة لأحوال الناس فالحركة التعليمية ينبغي لها أن تكون منبثقة من المجتمع المسلم وراجعة بالنفع والفائدة عليه دون أن تكون منعزلة عنه بحيث يكون العلم في واد والمجتمع في واد آخر .

وتابع : لقد أصبح وجود التكنولوجيا في مجال التعليم أمرا لابد منه حتى يتوافق مع تطور المجالات الأخرى ، كالهندسة والطب وعلوم الفلك والفضاء وغيرها فقد شهد مجال التعليم قفزة عظيمة في أواخر هذا القرن الهجري ، فتسابقت مؤسسات التعليم بنوعيها الحكومي والخاص في اتجاه إيجاد الوسائل الفعالة التي تساعد طالب العلم على التعلم بسهولة، وتوفيرها له القدرة على الإبداع بشكل مؤثر في تحصيله الشرعي، وفي علمه المستقبلي، وعلى هذا فلقد أصبح من الضروري على وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، وغيرها من المؤسسات المعنية بحاضر العلم الشرعي ومستقبله أن تهتم اهتماما بالغا بوسائل التعليم الحديث بكافة أشكاله وأنواعه ووسائله.

وأردف: فكما غيرت التكنولوجيا القطاعات الأخرى ، واستطاعت بوسائلها المتنوعة تغيير دفة التعليم وطريقة التعلم في العصر الحديث، فإننا قادرون بإذن الله تعالى على أن نجعلها وسيلة فعالة لتطوير طرق طلب العلم الشرعي وسرعة تحصيله، مضيفا: وكلكم على علم - أيها الإخوة - أن الحصول على درجة أكاديمية متميزة أضحى منهجا عالميا تسلكه مؤسسات التعليم العام والعالي ، لتؤكد التزامها بمعايير الجودة ، ولتحظى بالسمعة العلمية الجيدة ، فلماذا لا تلتزم المؤسات الراعية للعلم الشرعي وطلبته بهذه .

بدوره، أشار وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية د. عادل الفلاح أن الوزارة قد دأبت على إقامة المؤتمرات ، وعقد اللقاءات والندوات ، وتنظيم المحاضرات ، كلما استشعرت أن معطيات ومستجدات المرحلة تستدعي ذلك ، ولأجل دراسة المشاكل وتشخيصها ، وإيجاد الحلول الناجعة والمناسبة لها ، وتبادل الآراء والخبرات ، وبلورة الأفكار بشأنها .

وأضاف : ومن هذا المنطلق بادرت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ممثلة بإدارة الدراسات الإسلامية ، إلى عقد مؤتمر التعليم الشرعي وتحديات العصر ، لبحث ومناقشة العديد من القضايا العلمية والثقافية التي برزت على ساحتنا الإسلامية ، متطلعة إلى تبادل الخبرات مع الجهات ذات العلاقة ، سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية ، والاستفادة منها ، ووضع رؤية تأصيلية ، ورسم خارطة طريق للتعليم الشرعي ، تواكب معطيات التطور وتلائم مستجدات العصر . وأكد الفلاح أن المؤتمر بأهدافه السامية ومحاوره المتنوعة ، يتطلع إلى إبراز دور الشباب في حمل رسالة العلم الشرعي ، ويسعى إلى الاستفادة من كل ماهو جديد ومفيد في تطوير المناهج والأساليب المهنية للعملية التعليمية ، بعد أن دخل العالم فضاء التعليم المفتوح ، أو التعليم عن بعد أو التعليم الإلكتروني التفاعلي . وتابع: وإننا نرى أن التحديات التي نواجه أمتنا جسيمة ، والمسؤوليات كبيرة، وهذا يتطلب منا مضاعفة الجهد ، ومواصلة العمل ، لحماية ثقافتنا الأصيلة، وتحصين أجيالنا، وتربية أبنائنا على حب القرآن وتعليمه، وفهمه والتعمق في دراسته، فهو الذي يحمي أمتنا من الأخطار والفتن، والتخلف والضمور .

وشدد وكيل وزارة الأوقاف أن الكويت ومنذ إنشائها عنيت عناية خاصة بالتعليم الشرعي، وتعليم كتاب الله عز وجل حفظا وتلاوة وتجويدا وترتيلا وتفسيرا، وكانت الكتاتيب في المساجد هي التي تقوم بهذا الدور، إلى أن تطورت العملية التعليمية برمتها، فقامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بمواكبة هذا التطور، وأنشأت دور القرآن الكريم قبل أكثر من أربعين عاما، ثم أنشأت بعد ذلك مؤسسات رديفة أخرى، تعنى بالجوانب الشرعية والثقافة الإسلامية، كمراكز الأشرجة لتحفيظ القرآن الكريم، ومركز إعداد الدعاة والداعيات، وإدارة شؤون القرآن الكريم، وإدارة التنمية الأسرية، وإدارة الثقافة الإسلامية، وإدارة التعليم الديني، وإدارة السراج المنير، ومجلة الوعي الإسلامي، وبرنامج علماء المستقبل، بل وقدمت للعالم الإسلامي وغيره درة إنتاج الكويت «الموسوعة الفقهية».

وزاد: كل هذه الجهات تحمل رسالة نبيلة سامية، وتؤدي دورا مهما في الحياة العلمية والثقافية، ولكن دور القرآن الكريم هي أبرز المؤسسات المعنية بالتعليم الشرعي، وقد أصبحت بحمد الله وفضله منارات للعلم والثقافة والمعرفة، وأضحت نماذج مؤسسات إسلامية رائدة بما تقوم به من أداء رسالة نبيلة في المجتمع، وما تنهض به من دور تنويري كبير، في تنمية الوعي الديني وتعليم القرآن الكريم ، ونشر العلوم الشرعية، والثقافة الإسلامية المتميزة بالاعتدال والوسطية، وتسعى إلى تعميق قيم المحبة والتسامح، والأخوة بين الأفراد والجماعات ، وتأصيل الأخلاق والفضائل في التعامل والسلوك، وحماية المجتمع من شتى الأفكار الدخيلة التي تؤثر على ثوابتنا وهويتنا الدينية وشخصيتنا الإسلامية، وتحصين الأجيال من أفكار الغلو والتطرف والإرهاب، ومن كل ما يؤثر على المعتقدات والأفكار، مما يتنافى مع تعاليم الدين الإسلامي السمحة الكريمة .

وقال الفلاح ان هذه المؤسسات تسهم في إثراء العمل المتكامل لخدمة كتاب الله عز وجل وتثمر عملا نافعا وصالحا ، وتعد جيلا يتحقق به الرقي والأمل المنشود ، للوصول إلى المنفعة الموعودة في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «خيركم من تعلم القرآن وعلمه».

الوزير شريدة المعوشرجي يلقي كلمته

التعليم الديني له مكانة سامية في ديننا الإسلامي والمرتبة العالية في تراث الأمة

لابد من الارتقاء بالخطاب مع المخالفين إلى مستوى الاحترام المتبادل وقبول الآخر

نسعى إلى تبادل الخبرات مع المؤسسات المحلية والدولية وإشراك الشباب في حمل الرسالة

الفلاح: مؤتمراتنا تقام كلما استشعرنا أن معطيات ومستجدات المرحلة تستدعي ذلك

طالبت بسد ثغراتها التي تستغل ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول

الكويت تدعو في مؤتمر «تجارة الأسلحة» إلى معاهدة متوازنة الأركان لا يشوبها غموض

الامم المتحدة - «كونا»: دعت دولة الكويت اليوم باسم المجموعة العربية الدول الأعضاء المشاركة في مؤتمر الامم المتحدة الختامي المعني بابرام معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2013 الى تركيز الجهود للخروج بمعاهدة لا يشوبها غموض أو تعيبها ثغرات يمكن أن تستغل ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

جاء ذلك في كلمة مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية القاها رئيسها لهذا الشهر المندوب الدائم لدولة الكويت السفير منصور عياد العتيبي في اليوم الأول للمؤتمر الذي تتواصل أعماله عشرة أيام.

وقال السفير العتيبي «ان الهدف الأساسي من عقد هذا المؤتمر هو العمل على إصدار معاهدة لتنظيم عمليات تجارة الأسلحة التقليدية ومنع الاتجار غير المشروع بها ومكافحتها والقضاء عليها ومنع تسريبها وذلك لما تسببه تلك الأسلحة من عواقب وخيمة على حياة ملايين من البشر». واضاف «لهذا من الضروري بمكان ألا تنصب الجهود على جعل الهدف الرئيسي للمؤتمر هو الخروج بأي معاهدة بل ينبغي أن يتم التركيز على التوصل الى أهداف ملموسة وخالية من الغموض والثغرات مما يكفل إحراز التقدم في هذا المجال». وتابع «وعلى هذا الأساس تؤكد المجموعة العربية أهمية عدم الإستناد الى معايير تفتقر الى الموضوعية وتفتح مجالا واسعا للتفاوت والتأويل والاستغلال السياسي مما قد يفضي الى تعارض كبير مع الهدف المعلن للمعاهدة المتمثل بوضع وكامل لمقاصد ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة وألا تتعارض معها بما في ذلك الحق المشروع للدول في الدفاع عن نفسها وحقها في انتاج وتصدير واستيراد الأسلحة التقليدية واحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وحق تقرير المصير للشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي وعدم جواز احتلال أراضي الغير على النحو الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي العربية بما فيها الأرض الفلسطينية المحتلة وعدم جواز استخدام القوة المسلحة ضد المدنيين .. كما ينبغي أن تتضمن المعاهدة الحق السيادي للدول في تنظيم عمليات نقل الأسلحة داخل أراضيها».

وجدد التزام المجموعة العربية بالمشاركة بفاعلية في أعمال المؤتمر بما يحقق تطلعات شعوبها وشعوب العالم أجمع في الخروج بمعاهدة «متوازنة ذات طابع عالمي غير قابلة للتأويل المغرض والذي قد يفضي الى دخولها تحت طائلة المعايير المزدوجة والانتقائية والاستغلال السياسي» مضيفا أن المجموعة العربية «تتطلع إلى رؤية مقترحاتها وشواغلها مشمولة ومتضمنة في الأوراق التفاوضية للمؤتمر». وفيما يتعلق بتعطيل المشاركة الكاملة لدولة فلسطين في المؤتمر قال السفير العتيبي إن المجموعة العربية «تبدي استياءها الشديد من تعنت بعض الأطراف التي تستمر في تعطيل مشاركتها حيث تكرر هذه الأطراف ما فعلته في يوليو الماضي وتستخدم ذرائع مختلفة للحيلولة دون هذه المشاركة والتي يتم ربطها أيضا بشكل غير مبرر وغير منصف بإنجاح المؤتمر ككل». وأكد أن هذه الذرائع بالإضافة الى الرأي الذي عبر عنه مكتب شؤون نزع السلاح خلال المشاورات غير الرسمية مع رئيس المؤتمر في فبراير الماضي والذي « يفتقد الدقة ولا يتسم بالمعيارية » لا تتناسب والوضع القانوني الجديد لدولة فلسطين بعد اعتماد الجمعية العامة للقرار الذي قضى في نوفمبر الماضي برفع مركز دولة فلسطين في الأمم المتحدة الى دولة مراقب. وأوضح أن «محاولات الالتفاف على هذا الوضع القانوني الجديد يتناقض مع قرار الجمعية العامة» الذي أكد ضرورة أن يعقد هذا المؤتمر استنادا الى أحكام النظام الداخلي المعتمد في يوليو الماضي والذي تنص فقراته على مشاركة الدول دون قصرها على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأضاف أن المجموعة العربية ترحب بالجهد الذي بذله رئيس المؤتمر لمحاولة التوصل الى توافق بخصوص موضوع المشاركة وتؤكد أنه مع أهمية ما تم الإتفاق عليه بخصوص مشاركة دولة فلسطين والكرسي الرسولي إلا أن هذا المخرج يأتي وللأسف مرة أخرى على حساب حقهما في المشاركة الكاملة كما أنه يدل على روح المسؤولية العالية التي يتمتع بها كل من وفد دولة فلسطين ووفد الكرسي الرسولي وعلى حرصهما على إنجاح هذا المؤتمر. وأكد أن هذا التفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا المؤتمر هو «ترتيب استثنائي» يجب ألا يشكل سابقة تستخدم في مؤتمرات أخرى تكون فيها المشاركة مفتوحة لجميع الدول.

منصور العتيبي

متوازنة الأركان وعالمية القبول».

وأكد في هذا الصدد ضرورة إيلاء رئاسة المؤتمر الاهتمام الكافي لعمليات التفاوض والتشاور مع كل الوفود «بشفافية وأخذ مقترحات كل الدول بعين الاعتبار للوصول الى معاهدة تعكس شواغل ومواقف الجميع بشكل متوازن».

كما أكد أهمية أن «لا تغفل الجهود الرامية الى إبرام معاهدة تجارة الأسلحة عن الإشارة الى الأولوية العليا لنزع السلاح النووي» والتي أقرت بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والمعقودة في عام 1978 .. وكذلك أولوية نزع بقية أسلحة الدمار الشامل. وشدد العتيبي على ضرورة أن تمثل المعاهدة المحتملة لتجارة الأسلحة «بشكل لا لبس فيه» لالتزامات الدول بموجب القانون الدولي الانساني وقانون حقوق الانسان الدولي وأن تحظر نقل الأسلحة التي تنتهك هذه الالتزامات.

وأعرب عن أمله في أن «لا يتم السعي الى إساءة استخدام بعض المفاهيم مثل «حقوق الإنسان» و«التنمية الاقتصادية» كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول من خلال منعها من الحصول على احتياجاتها من الأسلحة من أجل الدفاع المشروع عن النفس أو من خلال إصدار تصنيفات وأحكام تغلب عليها الانتقائية والبعد عن الموضوعية».

وأكد السفير العتيبي أهمية الطابع العالمي للمعاهدة وضرورة أن يرتبط دخولها حيز النفاذ بشرط المصادقة عليها من عدد كاف من الدول مضيفا أن «تصديق كبريات الدول المصنعة والمصدرة والمستوردة للأسلحة على المعاهدة سيسهم في فعاليتها مع مراعاة أن يكون حق التحفظ مكفولا ومنصوصا عليه بشكل واضح في المعاهدة». وأعرب عن خيبة أمل المجموعة العربية في عدم توصل الدول الأعضاء في المنظمة الدولية الى توافق في الآراء على وثيقة ختامية لمؤتمر يوليو الماضي. وأكد أن مشروع المعاهدة لم يتوصل إلى توافق للآراء وترك «ثغرات من السهل استغلالها وبالتالي افتقد في بعض أجزائه للمعايير الكفيلة بجعل المعاهدة

باعتبارها رافداً مهماً للعمل التطوعي الذي يساهم في خدمة المجتمع

يعقوب: هيئة الشباب حريصة على دعم الحركة الكشفية في الكويت

أكد نائب مدير عام الهيئة العامة للشباب والرياضة جاسم يعقوب حرص الهيئة على تقديم الدعم والمساندة للحركة التجوالية والكشفية في الكويت باعتبارها رافدا مهما للعمل التطوعي الذي ساهم كثيرا في خدمة المجتمع.

واشاد يعقوب في تصريح صحافي عقب حفل اقامته الهيئة في مقرها الليلة قبل الماضية لتكريم رواد وقادة الحركة التجوالية بما قدمه القادة الرواد للحركة الكشفية في البلاد والتي كان لها دور اساسي في بناء جيل من الجوالين الشباب الذين اكملوا المسيرة.

من جانبه قدم القائد محمد البحر شكره الجزيل للمبادرة الكريمة التي قامت بها الهيئة بتكريم القادة المؤسسين لهذه الحركة الشبابية في الكويت والتي كان لها اثرا جميلا في نفوس جميع المكرمين.

ودعا البحر في كلمته نيابة عن الجوالة المكرمين الى الحفاظ على اصالة الحركة الكشفية والجوالة وبذل المزيد من الجهد لخدمة المجتمع مبينا ان الحركة التجوالية تبدأ فيها الشاب الصغير شبلا ثم كشافا واخيرا جوالا ويستكمل المسيرة التي بدأها القادة الرواد.

وفي نهاية الحفل الذي اقيم تحت عنوان «صدى الجوالة» قام يعقوب بتكريم عدد من القادة الرواد كما تضمن الحفل عرض فيلما تسجيليا لتاريخ الحركة الكشفية والتجوالية في البلاد منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي حتى الان.

إدارة المكتبات أقامت حفلاً تكريمياً لموظفيها المتقاعدين

اقامت إدارة المكتبات بجامعة الكويت حفلاً تكريمياً لموظفيها المتقاعدين وذلك بحضور نائب مدير الجامعة للخدمات الأكاديمية المساندة د. حسين المحمود، ومديرة إدارة المكتبات ضياء الجاسم ومساعدي مديرة الإدارة والموظفين.

وبهذه المناسبة أشاد نائب مدير الجامعة للخدمات الأكاديمية المناسبة الدكتور حسين المحمود بجهود جميع العاملين في إدارة المكتبات.

بدورها، رحبت مديرة إدارة المكتبات ضياء الجاسم بنائب مدير الجامعة للخدمات الأكاديمية المساندة د. حسين المحمود وبالحضور، مخصصة بالذكر الموظفين المتقاعدين وتكرمهم الإدارة على جهودهم البناءة في وحدات عملهم وبتعاونهم مع كافة وحدات العمل الأخرى في الإدارة.

وفي الختام فتح نائب مدير الجامعة للخدمات الأكاديمية المساندة باب النقاش مع الحضور وتم استعراض بعض الأفكار والمقترحات لبتي تساعد في توفير الدعم والمساندة للعاملين في إدارة المكتبات.